جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

دراسة عن الزراعة ومشكلة البطالة فى مصر

د. مهران سليمان عيطة ، د. محمود محمد عبد الفتاح
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

دراسة عن الزراعة ومشكلة البطالة فى مصر

د. مهران سليمان عيطة ** د. محمود محمد عبد الفتاح* [1]

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعى من اكثر القطاعات الاقتصادية فى الاقتصاد القومى تشغيلا للقوى العاملة حيث يستوعب نحو ٣٥,٧% من اجمالى العمالة بمختلف القطاعات المكونة للاقتصاد القومى والمقدرة بنحو ١٨,٩٤١ مليون عامل فى عام ١٩٩٩ كما انه من القطاعات التى تقوم بتشغيل العمالة الاسرية او العائلية وكذلك العمالة باجر . وقد شهدت السنوات السابقة ارتفاعا فى حجم البطالة فى قطاع الزراعة المصرى ، ولعل ذلك قد يرجع الى زيادة حجم القوة العاملة نتيجة لزيادة عدد السكان فضلا عن التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية وكذلك الهجرة الخارجية العائدة من الدول العربية النفطية ، وكذلك تناقص مساحات بعض المحاصيل الحقلية الهامة كثيفة الاستخدام للعمالة الزراعية مثل القطن – فول الصويا – وغيرها من المحاصيل ، ومن هذا المنطلق فإن الامر يتطلب دراسة العلاقة بين الزراعة ومشكلة البطالة فى مصر ومدى مساهمتها فى الحد من مشكلة البطالة او تشغيل الفائض من العمالة الزراعية وخصوصا فى الانشطة الزراعية الاكثر استخداما لعنصر العمل البشرى وبصفة خاصة المحاصيل الاستراتيجية بالاضافة الى استمرارية تمليك جانب من الاراضى المستصلحة سنويا على عشرة الاف

---

[1] ** رئيس بحوث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى مركز البحوث الزراعية

* باحث اول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى مركز البحوث الزراعية

شاب من الخريجين فى اطار مشروع مبارك القومى للمساهمة فى حل مشكلة البطالة والاهتمام بتنمية وخدمة اراضى شباب الخريجين بادخال التكنولوجيا الحديثة للزراعة وتوفير كافة الخدمات اللازمة بتلك المناطق والعمل على حل المشاكل التسويقية التى تواجههم وزيادة الصناعات الريفية فى المناطق المستصلحة حديثا لاستيعاب المزيد من عنصر العمل البشرى .

وتعد مشكلة البطالة من اهم القضايا التى تستأثر باهتمام كبير على المستوى الحكومى والشعبى وهى تعكس احد مظاهر الاختلال فى الاقتصاد القومى الناتجة عن عدم قدرة الانشطة الانتاجية والخدمية فى الدولة على استيعاب الاعداد المتزايدة من الخريجين الجدد التى تدخل سوق العمل مما ادى الى تراكمها سنويا بصورة خطيرة خلال السنوات الاخيرة .

وتكمن مشكلة البطالة فى كونها مشكلة مركبة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهى لا تعبر عن طاقة عاطلة فى الاقتصاد بسبب عدم توظيف واستغلال العنصر البشرى بكفاءة اقتصادية ولكنها تؤثر بشدة على الشباب حيث يتولد لديهم احساس بالاحباط والسخط الاجتماعى والفشل فى تحقيق الذات مما يؤثر على سلوكياتهم وتصرفاتهم ومن ثم من الممكن ان ينجم عنهم العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية .

ويعتبر القطاع الزراعى من القطاعات الرائدة فى المساهمة فى توفير فرص العمل المنتج امام شباب الخريجين بعد تزايد اعداد البطالة فيما بينهم خاصة بعد تحرر الدولة من الالتزام بتعيينهم فى الحكومة والقطاع العام والذى تميز بتزايد البطالة المقنعة به مع وجود هذا الالتزام ، وتزايد اعداد الخريجين بمعدلات تفوق معدلات النمو فى فرص العمل المنتج بالاقتصاد القومى .

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على وضع الزراعة وعلاقته بمشكلة البطالة فى مصر وخصوصا وان هذا القطاع قد وضع استراتيجيتين للتنمية الزراعية فى الثمانينات والتسعينات وكان لهما اكبر الاثر فى رفع معدلات التنمية الزراعية وزيادة الاراضى المستصلحة وزيادة الانتاجية والصادرات الزراعية وتحسين نسب الاكتفاء الذاتى وايضا زيادة الدخول الحقيقية للزراع كما ان هذا القطاع هو المسئول الاول عن توفير الغذاء فى مصر سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة وان ما يقرب من ربع الانتاج الصناعى فى مصر اصبح صناعات غذائية يعتمد معظمها على مواد وسيطة ينتجها القطاع الزراعى ، كذلك تهدف هذه الدراسة الى ابراز انجازات القطاع الزراعى خلال الفترة الماضية لما لها من دور فى الحد من مشكلة البطالة فى مصر وعرض سريع لايجابيات برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، والتعرف على توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة وسمات البطالة واسبابها فى مصر ، كذلك تظهر الدراسة ايضا اسباب مشكلة البطالة فى قطاع الزراعة والعلاقة بين العمالة والتكنولوجيا لما لها من دور فى زيادة حجم البطالة كما توضح الدراسة بعض الملامح الديمغرافية لقوة العمل الزراعى فى مصر وانعكاستها على اوضاع العمل فى ذلك القطاع والوضع الحالى للميكنة الزراعية فى الزراعة المصرية واثره على العمالة البشرية ، وتهدف الدراسة ايضا الى التعرف على التركيب المحصولى التأشيرى فى الزراعة المصرية والعمالة الزراعية ، وتحاول الدراسة ايضا وفى عرض سريع اظهار بعض الاساليب لمواجهه البطالة فى مصر .

توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة :

يشير التوزيع النسبى للعمالة موزعة حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧ الى اختلاف نسبة توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، حيث يستحوذ قطاع الزراعة على اعلا نسبة من قوة العمل والمشتغلين فى سن (١٥-٦٥ سنة) ، فتقدر نسبة العمالة فى قطاع الزراعة الى اجمالى العمالة على مستوى الجمهورية لكل القطاعات بنحو ٣٦,٨% ، بينما تقدر هذه النسبة فى قطاع الصناعة بنحو ١٩,١١% وفى قطاع الخدمات بلغت تلك النسبة ٤٤,٢٩% من اجمالى العمالة فى جميع القطاعات وذلك خلال عام ١٩٨٧/٨٦ فى حين انخفضت هذه النسبة فى قطاع الزراعة الى نحو ٢٩,٤٥% خلال عام ١٩٩٨/٩٧ ، وازدادت هذه النسبة الى نحو ٢١,٨٦% ، ٤٨,٦٨% فى قطاعى الصناعة والخدمات على التوالى خلال العام المذكور ، الامر الذى يعنى ان العمالة فى قطاع الزراعة اتجهت الى القطاعات الاخرى وهى الصناعة وقطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعية.

سمات البطالة :

تتسم البطالة فى مصر بعدة خصائص تختلف حسب المناطق والفئات العمرية والوضع التعليمى ونوع ومكان الاقامة (ريف وحضر) ، حيث توضح النتائج المأخوذة من بحث العمالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية السمات التالية :

-اتساع نطاق البطالة وازدياد حجمها ومعدلها .

-تبين معدلات البطالة ، انها تصل الى اعلى مستوياتها بالفئة العمرية من ١٥-٢٥ سنة حيث تمثل نحو ٢٧,٥% بالمقارنة بالمتوسط العام وهو ١٠,٨% .

-ارتفاع نسبة البطالة بين الداخلين الجدد فى سوق العمل .

-ان نسبة البطالة اعلى وسط الباحثين عن عمل لاول مرة حوالى ٩٥% ومعظمهم يقع فى الفئة العمرية ١٥-٢٥ سنة .

-ارتفاع نسبة البطالة بين الاناث اكثر من الذكور خاصة فى المناطق الحضرية .

-ظهور انواع مختلفة من مسميات البطالة مثل البطالة اليائسة والبطالة البنيوية او الهيكلية ، حيث يشير النوع الاول الى الافراد العاطلين الذين اصابهم اليأس من الحصول على فرصة عمل . اما النوع الثانى من البطالة والذى ينتج عن قصور الطاقات الانتاجية القائمة فى الاقتصاد المعنى وعجزها عن استيعاب كل القادرين على العمل والراغبين فيه .

-تذبذب معدلات البطالة بين الاناث عن الذكور خلال نفس الفترة ، وتزايد معدلات البطالة يعكس الاتجاه العام لتزايد معدلات البطالة على المستوى القومى .

-يأخذ الاتجاه العام لمعدلات البطالة اتجاها متزايدا خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٥) ، خاصة بداء من عام ١٩٩١ (تطبيق سياسات التثبت والتكيف الهيكلى) حتى وصل هذا المعدل الى ١١,١% فى عام ١٩٩٥ وقد انخفض هذا المعدل الى ٦,٩% فى عام ١٩٩٦ نتيجة للمشروعات الجديدة التى تم الانتهاء منها فى كثير من المحافظات مما اسهم فى انخفاض الرقم القياسى

للبطالة الى نحو ٤٦,٩% ، وقد وصل عدد المتعطلين فى سوق العمل المصرى الى اكثر من ١,٤ مليون عاطل .

بالنسبة لحل مشكلة البطالة فى القطاع الزراعى ، فتتمثل فى المشروعات الكبرى والتى منها مشروع تنمية جنوب الوادى الذى يهدف الى استيعاب قرابة ٧ مليون نسمة مع توفير نحو ٢،٨ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧ ، بالاضافة لمشروع تنمية شمال سيناء الذى يهدف لتوفير ما يقرب من مليون فرصة عمل ، وبالنسبة لقطاع الزراعة وتقسيم الاراضى المستصلحة فى المشروعات القومية الكبرى وبخاصة مشروع جنوب الوادى فمن المهم الاخذ بعين الاعتبار ضرورة اتاحة الفرصة لمشاركة الشباب فى امتلاك بعض المساحات من ١٠ الى ٢٠ فدان ، حتى يمكن المساهمة فى حل مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى وبالنسبة لاسلوب توزيع او حيازة الارض على المنتفعين ، فتقسم الارض الزراعية المستصلحة الى حيازات صغيرة من ٥ الى ١٠ افدنة وتوزع على خريجى المدارس والجامعات وهو ما يساهم فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة المتفشية بين شباب مصر المتعلم ، كما يوجد اتجاه لتخصيص اراضى بمساحات من ١٠ – ١٥ الف فدان لمستثمر واحد ويرى بعض الباحثين انه لابد من اعطاء اولوية لانتاج محاصيل للتصدير بمعنى ان يتم تقسيم التركيب المحصولى الى نوعين ، فى الحيازات الصغيرة والمتوسطة (وهى تمثل ٢٠% من المساحة الاجمالية) تخصص للمحاصيل التقليدية لتلبية حاجة الاستهلاك العائلى من محاصيل الحبوب والعلف للحيوانات المزرعية ، وفى الحيازات الكبيرة والتى تشمل القطاع الاستثمارى (٨٠% من المساحة) يركز على انتاج الزروع غير التقليدية العالية القيمة والتى تلبى متطلبات التصدير والصناعات الزراعية

التى سوف تقام فى المنطقة (الخضروات وبنجر السكر والنباتات الطبية والعطرية والزينة وفول الصويا وعباد الشمس والسمسم والزيتون) وعلى ذلك فلكى نتبين الحجم الحقيقى للبطالة فى المجتمع وتصنيفها ، ووضع استراتيجية تقوم على التخطيط قصير المدى لحل هذه المشكلة .

اسباب مشكلة البطالة فى مصر :

تعانى مصر كغيرها من دول العالم من مشكلة البطالة نتيجة بعض العوامل المسببة لها والتى ياتى فى مقدمتها ما يلى :

١-تقلص دور الدولة فى تعيين الخريجين نظرا لتغير الظروف الاقتصادية والتحول لاقتصاديات السوق .

٢-تواضع الاسواق المحلية والتى تستوعب كميات من السلع تقل عن الكميات المنتجة ، وعدم قدرة تلك المنتجات على المنافسة فى الاسواق الخارجية مما يؤدى الى عدم الاستثمار الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة فى المجتمع .

٣-افتقار الكثير من الشباب الباحث عن العمل الى المهارات والقدرات التى تتطلبها اسواق العمل بالداخل والخارج .

٤-انحسار دور العمالة المصرية فى اسواق العمل العربية نتيجة استبدالها بعمالة وطنية او بعمالة من دول اخرى ذات اجور متدنية .

٥-الاثار الجانبية لعمليات الخصخصة والتى ادت الى فقد الكثير من العاملين لاعمالهم وعدم قدرة هؤلاء على الاستفادة من مدخراتهم فى اقامة انشطة خاصة بهم .

٦-الـزيادة المستمرة فى عدد السكان والتى تفوق معدلات النمو فى الانشطة الاقتصادية .

٧-عـدم توافـر المعلومـات والبـيانات الكاملـة التى تحتاج اليها الانشطة الاقتصـادية المتنوعة مما يؤدى الى انشاء مشروعات تفوق الطاقة الانتاجية لهـا طاقـتها الاستيعابية للاسواق مما يعرضها الى التوقف الجزئى او الكلى عن نشاطها وما يمثله ذلك من تأثير كبير على تفاقم مشكلة البطالة .

اسباب مشكلة البطالة فى قطاع الزراعة :

تـرجع اسباب البطالة فى قطاع الزراعة المصرى الى اتسام التطور التكنولوجى فيه بغلبه التكنولوجيا كثيفة رأس المال المدخرة للعمل فعلى سبيل المـثال تشير العديد من الدراسات الى ان نسبة المال/الناتج فى الزراعة تبلغ نحـو ٥،٥ وهـى نسـبة مرتفعة نسبيا وقد يرجع ذلك الى الاستثمارات فى استصـلاح الاراضـى ذات العوائـد البطيئة وايضا الى طبيعة الاستثمارات المدخـرة للعمل كالميكنة الزراعية . فما ان بدأت اجور العمل الزراعى فى التزايد لمواجه التضخم التى اجتاحت الاقتصاد القومى المصرى منذ منتصف السـبعينات وكرد فعل لاثاره على اسعار الحبوب الغذائية بصفة خاصة حتى اطلق كبار ملاك الاراضى الزراعية وممثلوا مصالحهم فى المؤسسات وعلى المستويات المختلفة مدعومون من اصحاب المصلحة فى زيادة وتوسيع نطاق اسـتيراد الالات الزراعية الميكانيكية ، دعوة ملحة الى التوسع فى مكينه اداء العمليات الزراعية .

وذلـك بهـدف مواجهه ارتفاع اجور العمل وخفض تكاليف الانتاج الـزراعى بـاحلال للالات الميكانيكية محل عنصر العمل فى الزراعة وهذا

يعنى ببساطة ان تضيق فرص العمل والتشغيل فى الزراعة . ولقد ترتب على التوسع فى الميكنة الزراعية والاستجابة لها نتائج من اهمها :

١-ازداد عدد الجرارات الزراعية من ٢٠٨٨٩ جرارا فى عام ١٩٧٥ الى ٤٩٦٩٤ جرارا فى عام ١٩٨٥/٨٤ بزيادة ١٣٨% . ولقد تحقق الجزء الاكبر من هذه الزيادة فيما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨١ حيث ازداد عدد الجرارات من ٢٠٨٨٩ جرارا فى العام الاول الى نحو ٣٩٩١٣ جرارا فى العام الاخير بزيادة مقدارها نحو ٩١% وازداد مجموع القوة الحصانية لهذه الجرارات من ١٠٢٨٠٦٦ حصانا فى عام ١٩٧٥ الى ٢١٩٥٥١٨ حصانا و ٢٧٩٨١٩٤ حصانا فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٥/٨٤ على التوالى بزيادة مقدارها نحو ١١٣،٦% ، ونحو ١٧٢,٢% على التوالى .

٢-بدأ فى اواخر السبعينات واوئل الثمانينات استخدام الات لم تكن تستخدم قبل ذلك فى اداء العمليات الزراعية فى الزراعة المصرية من بين هذه الالات على سبيل المثال آلات دراس وتذرية ، حاصدات دراسة ، آله نثر سماد كيماوى ، آله نثر سماد بلدى ، آله عزيق وتسميد يسن الخطوط ، آله تسطير ، آله شتل الارز ، آله عزيق دورانية للبساتين ، محشات ، وغير ذلك من الالات .

٣-ازدياد عدد العمليات الزراعية التى تؤدى باستخدام الالات الميكانيكية ، وازدياد درجة ميكنة بعض العمليات ، وتقدر درجة ميكنة بعض هذه العمليات فى السنوات الاخيرة بنحو ٩٥% فى الحرث ، ٩٠% فى الدراس ، ٨٥% فى التخطيط ، ٨٠% فى الرى ، ٧٥% فى التسوية ، ٧٠% فى التذرية ، ٥٠% فى مقاومة الافات ، ٣٠% فى الحصاد ، ٢٥% فى النقل.

وفـــى ظـــل مواجه ارتفاع اجور العمل الزراعى والسعى الى خفض تكاليف الانتاج الزراعى بدأ الى جانب التوسع فى استخدام الالات الميكانيكية الزراعية استخدام المبيدات الكيماوية فى مقاومة الحشائش وهى من العمليات الزراعية التى تستوعب قدرا كبيرا من عنصر العمل وترتب على التوسع فى ذلك انخفاض معدل العمالة اللازمة للفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة .

ولقـــد اوضـــحت دراسة مقارنة عن معدلات العمالة الزراعية معبرا عـــنها بـــرجل/يوم ، ولد/يوم فى عام ١٩٨٨ بمعدلاتها فى عام ١٩٥٠ وهى نفـــس المعـــدلات الـــتى ظلـــت مستخدمة حتى منتصف الثمانينات ان هناك انخفاض فى معدل العمالة للفدان حيث :

١-انخفـــض معـــدل العمالـــة للفدان من الذرة الشامية بنحو ٢٤% رجل/يوم ونحو ٣٠% ولد/يوم.

٢-انخفـــض معـــدل العمالة للفدان من الارز بنحو ٨,٦% رجل/يوم وازداد بنحو ٥% ولد/يوم . وسوف يزداد هذا المعدل فى الانخفاض نتيجة البدء فى الاتجـــاه المـــتزايد نحو زراعة الارز بطريقة البدء وطريقة التسطير بدلا من طريقة الشتل .

٤-انخفض معدل العمالة للفدان من قصب السكر بكر بنحو ٦٨% رجل/يوم ونحـــو ٧١% ولـــد/يـــوم ، وللفـــدان من قصب السكر خلفة بنحو ١٨,٦% رجل/يوم ونحو ٦% ولد/يوم .

وهذا يدل على ان معدلات العمالة للفدان من المحاصيل التى تستخدم الالات الميكانيكـــية فـــى اداء عملـــياتها الزراعية مثل قصب السكر والذرة الشـــامية والقمح انخفضت انخفاضا واضحا ، وانها انخفضت انخفاضا ضئيلا للفـــدان فـــى المحاصيل التى تستخدم هذه الالات على نطاق محدود فى اداء

عملـياتها الزراعـية بينما لم تتغير تقريبا فى جملة محصول القطن حيث لم يدخـل اسـتخدام الالات الميكانيكية بعد فى اكثر عملياتها الزراعية استيعابا لعنصر العمل وهى عملية الجنى .

وانعكـس اثر ذلك وعلى نفس ما حدث فيما يعرف بالثورة الخضراء الاولـى فـى دول جـنوب شـرقى اسـيا حيـث التهم الاستخدام المتزايد لتكنولوجـيات كثـيفة راس المال مدخرة للعمل كالالات الميكانيكية الزراعية واستخدام مبيدات الحشائش ، الاثار التشغيلية الايجابية لاستخدام تكنولوجيات زراعية مكثفة للعمل كالاصناف عالية الغلة من المحاصيل المختلفة والاسمدة الكيماوية والمخصبات ولقد ساعد على ذلك عوامل لعل من اهمها ما يلى :

١-سياسـات حكومـية شجعت على اقتناء واستخدام تكنولوجيات كثيفة راس المـال مدخرة للعمل مثل حوافز التحديث ، وسياسات الدعم لمشروعات مثل مـا عرف بمشروعات الامن الغذائى ، والإعفاءات الجمركية ، والتسهيلات الائتمانـية ، والمبالغة فى رفع قيمة اسعار الصرف ، ودعم اسعار الوقود ، وغـيرها ممـا يـؤدى الـى زيادة الارباح التى يحققها اقتناء واستخدام هذه التكنولوجيات .

٢-اللامسـاواه الكبـيرة فى توزيع ملكية و/او حيازة الارض الزراعية مما شجع كبار الزراع على تبنى تكنولوجيات مدخرة لعنصر العمل .

٣-غياب من يدافع عن مصالح الاجراء فى المؤسسات والمستويات المختلفة لصنع السياسات واتخاذ القرار ، وعدم ادراك او تجاهل الاثار التى يمكن ان تترتـب عـن ذلـك علـى الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى المجتمع .

٤-نقص البيانات والمعلومات الخاصة لسوق العمل على نحو يعجز معه صانع السياسة ومتخذ القرار عن اجراء تقدير للوضع مما قد يترتب علية انحراف السياسة الموضوعة عن اصابة هدف صممت من اجله .

فضلا عن تضارب وتعارض ما قد يتوفر من بيانات على نحو يفقدة الاهلية او الصلاحية كأساس لصنع سياسة او قرار . ففى الوقت الذى كانت تعانى فيه الزراعة من نقص عرض العمل الزراعى بدليل ارتفاع الاجور كانت بيانات وزارة التخطيط تسجل ازديادا مستمرا فى عدد العمالة الزراعية من نحو٤٤٨٣ الف مشتغل فى عاد ١٩٩٠/٨٩ الى نحو ٤٦٣٤ الف مشتغل فى عام ١٩٩٦/٩٥ طبقا لما منشور فى الكتاب الاحصائى السنوى .

فضلا عما سبق ذكره من اسباب ادت الى ظهور مشكلة البطالة فى قطاع الزراعة فإنه من المناسب اظهار بعض الملاحظات والتى زادت من تفاقم تلك المشكلة والتى يمكن عرضها فى الاتى :

١-اتسم اختيار التكنولوجيا كثيفة راس المال المدخرة للعمل فى الزراعة بتجاهل او عدم ادراك الاعتبارات الفنية فضلا عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية للزراعة المصرية . ففى الوقت الذى يزداد فيه تجزؤ وتفتت الحيازات المزرعية يزداد متوسط القدرة الحصانية للجرار الزراعى تدريجيا من ٤٦ حصانا فى عام ١٩٦٩/٦٨ الى ٥٦ حصانا فى عام ١٩٨٥/٨٤ وهذا يشير الى اتجاه متزايد نحو استخدام الجرارات كبيرة الحجم فى الزراعة المصرية خلافا لما كان يمكن توقعة بالنظر الى ملائمة احجام الجرارات للهيكل الحيازى من ناحية ، والى عدم ملائمة الاحجام الكبيرة منها لطبيعة التربة الزراعية المصرية الطينية الثقيلة فى الغالب من الناحية الاخرى .

ولقد يعزى ذلك ضمن اسباب اخرى الى الاعتماد كلية على الاستيراد من الخارج فى الحصول على الالات الزراعية الميكانيكية بصفة عامة ، فى صورة الات كاملة الصنع والتجميع او فى صورة اجزاء تجمع محليا مع ما قد يقترن بذلك من اضطرار الى قبول ما هو معروض منها ناهيك عن عدم العناية والتدقيق فى المفاضلة بين مصادر الاستيراد على اسس فنية موضوعية لسبب او لاخر .

٢-يؤدى استيراد الالات الميكانيكية الزراعية وغيرها من التكنولوجيات المدخرة لعنصر العمل ، فى ظل سياسات تشتمل على تسهيلات ائتمانية وإعفاءات جمركية على هذه الالات ومبالغة فى رفع قيمة سعر الصرف ، إلى تحميل ميزان المدفوعات بسبب استيرادها باعباء لا تبررها ميزة حقيقية للاقتصاد القومى من منظور العلاقة النسبية لاسعار العناصر .

٣-ليس كل استخدام لتكنولوجيات الالات الميكانيكية الزراعية يحمل اثرا سلبيا فيما يختص بفرص العمل والتشغيل فى الزراعة يوجب نبذة . فهناك عمليات زراعية قد يكون استخدام هذه الالات فى ادائها ضرورة لا بديل عنها كما هو الحال عندما يلزم رفع مياة الرى من اعماق يعجز الجهد البشرى او قوى الجر الحيوانية عن رفعها ، فضلا عن ان عملية الرى بصفة عامة من العمليات الزراعية التى تستوعب قدرا ضئيلا من عنصر العمل ومن ثم فإن ميكنتها لا يترتب عليها نقص جوهرى فى فرص العمل فى الزراعة .

ويكاد نفس الشئ ينطبق ايضا على استخدام تكنولوجيا الليزر فى تسوية التربة مع كل ما يقترن به من مزايا تتعلق بتحقيق وفر فى مياه الرى

وتحسين للتربة وزيادة الانتاجية لوحدة المساحة ... الخ وفضلا عن كل ذلك فإن اللجوء الى استخدام هذه الالات قد يكون ضرورة يمليها نقص شديد فى العرض من عنصر العمل عن الاحتياجات منه على نحو لم يصل اليه الحال فى مصر بعد .

العلاقة بين العمالة والتكنولوجيا :

مما لا شك فيه ان الارتباط الوثيق بين العمالة والتكنولوجيا والتخطيط لها من ناحية اخرى فى علاقة التناسب العكسى بين مستوى التكنولوجيا وحجم العمالة وفى علاقة التناسب الطردى بين مستوى التكنولوجيا والمستوى المهارى للعمالة . وطبقا لهاتين العلاقتين يقترن بارتفاع مستوى التكنولوجيا ، والمادية منها بصفة خاصة ، ارتفاع نسبة راس المال/العمل وانخفاض كمية عنصر العمل المستخدم فى انتاج وحدة من الناتج وارتفاع كثافة راس المال البشرى او ما يعنى ايضا المستوى المهارى المستخدم فى انتاجها .

ومعنى ذلك ان الادوات والمعدات المتقدمة لا تحل فقط محل ادوات ومعدات اقل تقدما وانما تحل ايضا محل عنصر عمل من مستوى مهارى معين ويستلزم تشغيلها استخدام كمية اقل من عنصر عمل من مستوى مهارى اعلى نسبيا ومن هنا تبرز مسئولية تخطيط العمالة عن تحقيق المواءمة والتوازن بين بلوغ هدف العمالة الكاملة وهدف التقدم التكنولوجى فى قطاعات الاقتصاد القومى ويعتبر تخطيط العمالة عملية موحدة يتم فيها تخطيط جانبى عرض عنصر العمل والطلب علية فى آن واحد والذى يهدف فى المقام الاول والاخير الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية مع ما يرتبط بها من آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة فى جميع قطاعات الاقتصاد

القومـــى ومنها قطاع الزراعة . وهو لذلك مطالب بتحقيق عدد من الاهداف الوسيطة لعل من ابرزها :

١-بلـــوغ مستوى الاستخدام او التوظف الكامل لقوة العمل والبقاء عنده وهذا يعـــنى توفـــير فـــرص عمل منتجة ومستقرة وملائمة لكل فرد من افراد قوة العمل ، مع اخذ ما يصطلح على انه معدل للبطالة الطبيعية فى الاعتبار .

٢-صيانة الموارد البشرية وتحقيق امنها واستقرارها الاقتصادى والاجتماعى والنفسى .

٣-توزيع واعادة توزيع القوى العاملة على الانشطة الاقتصادية المختلفة تبعا لظروف ومقتضيات واهداف كل مرحلة من مراحل التنمية فى المجتمع .

٤-تحســـين المستوى المعيشى والصحى والتعليمى والمهارى والثقافى لكافة فئات وافراد المجتمع .

٥-تحديـــد المســـتوى التقنى او مستوى الفنى الانتاجى الملائم لتحقيق اعلى مســـتويات انتاجـــية ومعدلات نمو ممكنة فى ظل الظروف السائدة فى سوق العمل .

٦-تنظـــيم التأثـــير على التغيرات التى تحدث فى القوى العاملة من عام الى آخر بسبب التباينات والاختلافات بين الخارجين منها والداخلين فيها من حيث الكم والكيف .

٧-وضـــع الاســـس العلمـــية لكافة السياسات والتنظيمات ذات الصلة بتنمية واســـتخدام المـــوارد البشـــرية كالتعلـــيم والتدريب والاستثمار واختيار الفن الانتاجى او التكنولوجيا واختيار انواع وتوليفات المنتجات .

٨-اجتناب اى صورة من صور الهدر فى كل من الموارد البشرية والمادية .

ولتحقيق هذه الاهداف الوسيطة يلزم ان يشمل تخطيط العمالة نطاقا واسعا من مجالات مختلفة يمكن بلورتها فى النقاط التالية :

١-العوامل المؤثرة على كل من عرض قوة العمل والطلب عليها من حيث الكم والكيف والتنوع .

٢-توزيع القوى العاملة وفقا للنشاط الاقتصادى ودواعى وامكانيات وكيفية تطويره فى المستقبل .

٣-الهيكل الوظيفى للقوى العاملة بالاقتصاد من حيث الفئات الوظيفية او المهنية والتعليمية ، والنشاط الاقتصادى ، والحالة الوظيفية او ما يعنى علاقة العامل بالعمل او بصاحب العمل .

٤-مواطن العجز و/او الفائض فى المهمة والمهارت وانعكاستها على خطط التعليم والتدريب فى مراحلها المختلفة وفى الفترات الزمنية المختلفة .

الخصائص الديمغرافية لقوة العمل الزراعية فى مصر :

يساعد التعرف على الخصائص الديمغرافية لقوة العمل الزراعية والريفية فى مصر فى القاء مزيد من الضوء على واقع العمل الزراعى والريفى سواء من ناحية النوع والسن او الحالة التعليمية ونظرا لسيادة الحيازات الصغيرة فى مصر واتساع قاعدتها سواء فى عدد الحائزين او فى المساحات التى يحوزنها وكما هو موضح فى الجدول (١) والذى يوضح عدد ومساحة الحيازات الصغيرة بالنسبة لاجمالى الحيازات فى مصر والاهمية النسبية للاجمالى لكل فئة من فئات الحيازة سواء للعدد او مساحة الحيازة فى نفس الفئة ومن هذا الجدول يتضح ان جملة الحيازات الصغيرة فى تعداد ١٩٨٢/١٩٨١ بلغ نحو ٢,٢٢٤ الف حائز وباهمية نسبية بلغت نحو ٩٠,١%

مـــن اجمـــالى عدد الحيازات ارتفع هذا العدد الى نحو ٢,٦١٧% الف حائز وباهمـــية نسبية بلغت نحو ٨٩,٩% من اجمالى عدد الحيازات فى تعداد ٨٩/ ١٩٩٠ وممـــا لا شك فيه انهم يشكلون جزءا اساسيا من قوة العمل الزراعية حيـــث يندمج فى هذه الحيازات عنصر الادارة مع عنصر العمل ويصبح من الضـــرورى فـــى ظل هذا الوضع التعرف على بعض الخصائص الاساسية للحائزيـــن الزراعييـــن ذات العلاقة بالسن والتعليم ، وقوة العمل المتاحة من داخـــل الاســـرة مـــع التركيز على الحيازات الصغيرة (اقل من خمسة افدنة) حيـــث يتضـــح ايضا من الجدول ان اجمالى مساحة الحيازات الصغيرة نحو ٥١,٦% مـــن اجمـــالى الحيازات على مستوى الجمهورية فى تعداد ١٩٨١/ ١٩٨٢ انخفضت الى نحو ٤٨,٩% فى تعداد ١٩٨٩/١٩٩٠ .

جدول (١) عدد ومساحة الحيازات الصغيرة بالنسبة لاجمالى الحيازات فى مصر

فئات الحيازة	١٩٨٢/١٩٨١				١٩٩٠/١٩٨٩			
	% للاجمالى	المساحة (فدان)	% للاجمالى	العدد	% للاجمالى	المساحة (فدان)	% للاجمالى	العدد
اقل من فدان	٥,١	٣٣٩٣٥٧,٥	٣٢,٣	٧٩٦٣٩٤	٦,٥	٥٠٨١٤٤,٧	٣٦,١	١٠٥٠٩٠٠
فدان – ٢ فدان	١٢,٥	٨٣٠١٣٣,٨	٢٥,٣	٦٢٣٨٥١	١٢	٩٤١١٣٩,٣	٢٤,٥	٧١٣٨٠٨
٢ فدان – ٣ فدان	١٦,٢	١٠٧٣٠٦٥,٨	١٩,٢	٤٧٢٩٩٤	١٤,٥	١١٣٧٤٠٢	١٧,٣	٥٠٢٠٦١
٣ فدان – ٤ فدان	١٠,٩	٧٢٢٣٨٣,١	٩	٢٢٣١٧٩	٩,٩	٧٧٦٦٠٠,٧	٨,٢	٣٣٩٠٥٧
٤ فدان – ٥ فدان	٦,٩	٤٥٨٥٩٢	٤,٣	١٠٧٤٢٢	٦,٠	٤٧٤٣٤٩	٣,٨	١١١١٦٥
جملة الحيازات الصغيرة	٥١,٦	٣٤٢٢٥٣٣,٣	٩٠,١	٢٢٢٢٨٦٠	٤٨,٩	٣٨٣٧٦٣٥,٧	٨٩,٩	٢٦١٦٩٩١
اجمالى الحيازات	١٠٠	٦٦٣٢٤٦٤,٣	١٠٠	٢٤٦٨٤٠٨	١٠٠	٧٨٤٩١٧٣,٧	١٠٠	٢٩١٠٢٧٩

المصدر : وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ١٩٨٢/٨١
وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ١٩٩٠/٨٩

الحائزون على حسب فئات العمر وفئات مساحة الحيازة والجنس :

تشير بيانات الجدول (٢) الى توزيع الحائزون حسب فئات العمر وفئات مساحة الحيازة والجنس ومن هذا الجدول يتضح ان اجمالى عدد الحائزين فى الفئة العمرية اقل من ١٢ سنة فى الحيازات الصغيرة (والتى

تضـــم الفئات اقل من فدان حتى الفئة ٥ افدنة الى اقل من ٧ فدان) بلغ ٧٩٣ حائـــز ويمـــثل عدد الحائزين فى هذه الفئة العمرية نحو ٠,٠٣% من اجمالى عـــدد الحازين على مستوى الجمهورية فى حين ان اجمالى عدد الحائزين فى الفـــئة العمـــرية من ١٢-٢٥ سنة فى الحيازات الصغيرة بلغ ٨٠٧٦٧ حائز ويمـــثل عـــدد الحائزين فى هذه الفئة العمرية نحو ٢,٧٨% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية .

اما بالنسبة لاجمالى عدد الحائزين فى الفئة العمرية من ٣٠-٥٠ سنة للحيازات الصغيرة فبلغ ١٨٣٩٧٥٩ حائز ويمثل عدد الحائزين فى هذه الفئة العمرية نحو ٦٣,٣% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية .

هـــذا وبلغ عدد الحائزين فى الفئة العمرية ٥٥ سنة لاقل من ٦٠ سنة فـــى الحيازات الصغيرة ٣٦٢٧٢٥ حائز ويمثل عددهم فى هذه الفئة العمرية نحو ١٢,٥% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية .

جدول (٢) الحائزون الطبيعيون حسب فئات العمر وفئات مساحة الحيازة والجنس بالجمهورية

فئات مساحة الحيازة (فدان)	الجملة		اقل من ١٢ سنة		١٢-٢٥		٣٠-٥٠		٥٥-		٦٠-		غير مبين		التوزيع حسب الجنس			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	ذكور	٪	اناث	٪
اقل من فدان	١٠٥٠١٥٦	٣٦,١	٣١٨	٣٨,١	٣٤٤٧٨	٤٠,٨	٧٤٩٩٥٧	٣٨,٩	١١٦٩٣٨	٣١,٣	١٤٨١٦٦	٣٨,٦	٢٩٩	٣٤,٨	٩٣٠٣٢٥	٣٥,١	١١٩٨٣١	٤٦,١
١-	٧١٣٦٦٤	٢٤,٥	٢٠٥	٢٤,٦	١٨٨١٠	٢٢,٢	٤٧٢٨١٢	٢٤,٥	٩٤١٢٧	٢٥,٢	١٢٦٤٨٨	٣٤,٤	٢٢٢	٢٥,٨	٦٥١٢٣٦	٢٤,٦	٦٢٤٢٨	٢٤,٠
٢-	٥٠١٩٧٦	١٧,٢	١٤٥	١٧,٤	١٢٠٥٤	١٤,٢	٣١٨٠٢٢	١٦,٥	٧٠٧٨٣	١٨,٩	١٠٠٨٢٧	١٩,٥	١٤٥	١٦,٩	٤٦١٨٠٩	١٧,٤	٤٠١٦٧	١٥,٥
٣-	٢٢٩٠٠٦	٨,٢	٦٢	٧,٤	٥٢٣٥	٦,٢	١٤٨١٢٤	٧,٧	٣٤١٧٦	٩,١	٥١٢٣٩	٩,٩	٧٠	٨,١	٢٢٤٠٠٥	٨,٥	١٥٠٠١	٥,٨
٤-	١١١١٤٢	٣,٨	٢٦	٣,١	٢٢٢٠	٢,٧	٦٦٤١٥	٣,٤	١٦٥٠٠	٤,٤	٢٥٨٥٢	٤,٩	٢٩	٣,٤	١٠٤٧٦١	٣,٩	٦٣٨١	٢,٥
٥-	١٣٩٤٩٦	٤,٨	٣٧	٤,٤	٧٧٧٠	٩,٢	٨٣٤٢٩	٤,٣	١٨٩٠٦	٥,١	٢٩٣١٧	٥,٧	٣٧	٤,٣	١٢٢٢٥٠	٤,٩	٧٢٤٦	٢,٨
٧-	٥٩٢٦٢	٢,١	١٤	١,٧	١٣٢٢	١,٦	٣٣٩٥٢	١,٨	٨٩٦٩	٢,٤	١٤٩٨٥	٢,٩	١٨	٢,١	٥٥٩٧٢	٢,١	٣٢٩٠	١,٢
١٠ الى اقل من ٥٠	٨٧٨٢٠	٣,١	٢٧	٣,٢	٢٢٧٦	٢,٨	٥٣٠١٥	٢,٧	١٢٥٥٠	٢,٤	١٩٨١٤	٣,٨	٣٨	٤,٤	٨٦٦١٢	٢,٣	٥٢٧٠	٢,٠
١٥٠ الى اكثر من ١٠٠	١٢٩٦	٠,١	١	٠,١	١١٤	٠,١	٢٢٣٥	٠,١	٨٧١	٠,٢	١٣٢٣	٠,٢	٢	٠,٢	٥٢٤٣	٠,٢	٣٥٣	٠,١
الاجمالى	٢٩٠٨٩١٨	١٠٠	٨٢٤	١٠٠	٨٤٥٨٠	١٠٠	١٩٣٠٠٦٢	١٠٠	٢٧٣٧٧٠	١٠٠	٥١٨٠٩١	١٠٠	٨٦٠	١٠٠	٢٦٤٨١٥١	١٠٠	٢٥٩٩٦٧	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ٨٩/١٩٩٠

امـــا عـــدد الحائزين فى الفئة العمرية ٦٠ سنة فاكثر فى الحيازات الصـــغيرة فبلغ عددهم ٤٨١٨٨٩ حائز ويمثل عددهم فى هذه نحو ١٦,٦% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية .

امـــا بالنسبة لعدد الحائزين فى الفئة العمرية غير مبين فى الحيازات الصغيرة فبلغ عددهم ٨٠٢ حائز ويمثل عددهم فى هذه الفئة نحو ٠,٠٣% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية .

وممـــا يجدر الاشارة اليه ان نسبة الذكور فى الحيازات الصغيرة لكل الفـــئات العمـــرية تمثل نحو ٨٦% ونسبة الاناث فى نفس الفئات العمرية فى الحيازات الصغيرة تمثل حوالى ٨,٦% وذلك من اجمالى عدد الحائزين على مســـتوى الجمهوريـــة . هذا وتتباين الاهمية النسبية لعدد الحائزين وفقا لفئة الحيازة والفئة العمرية وذلك من اجمالى عدد الحائزين فى نفس الفئة العمرية الا انـــه يلاحظ ارتفاع تلك النسبة فى كل الفئات العمرية فى الفئات الحيازية اقل من فدان والفئة من ١ فدان الى اقل من ٢ فدان وكذلك الفئة الحيازية من ٢ فدان الى اقل من ٣ فدان . كذلك يلاحظ ان اجمالى عدد الحائزين فى الفئة العمرية ٦٠ سنة فاكثر فى الثلاثة فئات حيازية السابق ذكرها يبلغ ٣٧٥٤٨١ حائـــز يمـــثلون نحو ٧٢,٥% ، ١٢,٩% من اجمالى عدد الحائزين فى نفس الفـــئة العمرية وكذلك من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية مما يشير الى ان نسبة كبيرة من الحائزين تعد من كبار السن فى الفئات الحيازية الصغيرة .

الحالة التعليمية على حسب فئات مساحة الحيازة الزراعية :

يوضح الجدول (٣) توزيع الحائزين الطبيعيون على حسب الحالة التعليمية وفئات مساحة الحيازة بالجمهورية كمؤشر من مؤشرات العمالة الزراعية ومن هذا الجدول يتضح ان نسبة الحائزين الأميين تبلغ نحو ٦٠,٦% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية وان نسبتهم تبلغ نحو ٩٢,٤% من اجمالى عدد الحيازات الصغيرة .

اما بالنسبة لنسبة عدد الحائزين فى الفئة يقرأ او يكتب فى الحيازات الصغيرة فبلغ نحو ٨٧,٩% من اجمالى عددهم فى نفس الحالة التعليمية . كذلك يتضح ان نسبة عدد الحائزين فى الحيازات الصغيرة وفقا للحالة التعليمية مؤهل دون متوسط بلغ نحو ٨٩,٣% من اجمالى عددهم فى نفس الحالة التعليمية .

اما بالنسبة للاهمية النسبية لعدد الحائزين وفقا للحالة التعليمية مؤهل متوسط فبلغ نحو ٨٦,٨% من اجمالى عددهم فى نفس الحالة التعليمية وذلك فى الحيازات الصغيرة . هذا وقد بلغت الاهمية النسبية لاجمالى عدد الحائزين فى الحيازات الصغيرة فى الحالة التعليمية مؤهل فوق متوسط فبلغ نحو ٨٨,٥% من اجمالى عددهم فى نفس الحالة التعليمية .

جدول (٣) الحائزون الطبيعيون حسب الحالة التعليمية وفئات مساحة الحيازة بالجمهورية

فئات مساحة الحيازة (فدان)	الجملة		امى		يقرأ ويقرأ ويكتب		مؤهل دون متوسط		مؤهل فوق متوسط		مؤهل متوسط		مؤهل جامعى فما فوق		غير مبين	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
اقل من فدان	١٠٥٠١٥٦	٣٩,١	٦٥٧٧٩٧	٣٧,٢	٢٠٥٦٢٥	٣٤,٢	١٢٠٠٩	٤٦,٧	٨٧٠٣	٣٧,٩	٤٧١٨١	٣٨,٦	١٨٥٦٧	٢٣,٢	٩٧٤	٤٤,٨
١-	٧١٢٦٦٤	٢٤,٥	٤٤٨٠٦٧	٢٥,٤	٢١٤٣١٤	٢٢,٩	٥٥٩٦	٢١,٨	٥٢٩٠	٢٣,١	٢٧٦٠٣	٢٢,٦	١٢٦٣	١٥,٨	١٦٣	٢٦,٦
٢-	٥٠١٩٧٦	١٧,٣	٣١٥٠٤٦	١٧,٩	١٥٢٨٥٠	١٧,١	٣١٥٩	١٢,٣	٣٤٨٨	١٥,٢	١٧٨٦٥	١٤,٦	٩٤٨٦	١١,٩	٨٢	١٣,٤
٣-	٢٢٩٠٠٦	٨,٢	١٤٤٤٧٥	٨,٢٠	٧٦٥٠١	٨,٥	١٥٢٠	٥,٩	١٨١٩	٧,٩	٨٨٦٩	٧,٢	٥٧٩٥	٧,٢	٢٧	٤,٤
٤-	١١١١٤٢	٣,٨	٦٤٢٠٨	٣,٦	٣٧٢٧١	٤,٢	٦٧٢	٢,٦	٩٧٥	٤,٢	٤٤٧٦	٣,٧	٢٤٢٠	٤,٣	١٩	٣,٢
٥-	١٣٩٤٩٦	٤,٨	٢١٤٨٥	٤,١	٤٦٥٣٨	٥,٣	١٢٣٥	٤,٨	١٢٥٥	٥,٥	٧٤٦٩	٦,١	١١٤٩٠	١٤,٤	٢٤	٢,٩
٧-	٥٩٢٦٧	٢,١	٢٧٤٢٧	١,٩	٢٢٤٤٦	٢,٦	٥١٩	٢,٠	٦٠١	٢,٦	٣٠٦٢	٢,٥	٤٢٠١	٥,٣	٥	٠,٨
١٠ الى اقل من ٥٠	٨٧٨٢٠	٣,١	٢٢١٩٥	١,٨٢	٢٥٧٤٥	٢,٩	٩٥٨	٣,٧	٧٤٨	٣,٣	٥٤٩٢	٤,٥	١٢٦٦٧	١٥,٨	١١٥	٢,٤
٥٠ الى اكثر من ١٠٠	١٣٩٦	٠,١	١٣٩٦	٠,١	٢٣٥٩	٠,٣	٥٤	٠,٢	٣٢	٠,١	٢١٨	٠,١	١٥٣٤	١,٩	٢	٠,٥
الاجمالى	٢٩٠٨١١٨	١٠٠	١٢٦٣٠٩٦	١٠٠	٨٩٤٧٤٩	١٠٠	٢٥٧٢٢	١٠٠	٢٢٩١١	١٠٠	١٢٢٣٣٦	١٠٠	٧٩٧٩١	١٠٠	٦١٢	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ٨٩/١٩٩٠

ويتضح من نفس الجدول ان نسبة عدد الحائزين فى الحيازات الصغيرة فى الحالة التعليمية مؤهل جامعى قبلغ نحو ٦٢,٦% من اجمالى عددهم فى نفس الحالة التعليمية وذلك وفقا للتعداد الزراعى ٨٩/١٩٩٠ .

مما سبق يتضح ان الزراعة المصرية تتسم بقاعدة كبيرة من الحائزين ذات الخصائص متدنية فى المستوى التعليمى الامر الذى يقف حجر عثرة امام استيعابهم للتطور فى التكنولوجيا الزراعية ويؤدى هذا الوضع الى انخفاض انتاجية الحائزين بالمقارنة بالانتاجية المجتمعة ومن اثرة السلبى على ممكنات زيادة الانتاج الزراعى وزيادة استيعاب القطاع الزراعى لاعداد كبيرة من العمالة الزراعية .

واذا ما تم ربط الفئات العمرية بالحالة التعليمية لتبين مدى الصعوبة التى تواجه محاولة النهوض بالانتاجية الزراعية عبر نسبة كبيرة من المنتجين الزراعيين نتيجة لان نسبة كبيرة منهم يتسمون بالامية والهرم فى العمر .

الوضع الحالى للميكنة الزراعية فى قطاع الزراعة :

يعتبر التوسع فى الميكنة الزراعية احد العوامل التى ساهمت فى زيادة حدة البطالة فى قطاع الزراعة فى مصر حيث اتسمت الفترة (٨١/ ١٩٨٢- ٨٩/١٩٩٠) بالتوسع فى استخدام الميكنة الزراعية ففى خلال هذه الفترة تزايد مستوى تحميل الزراعة المصرية بالآلات الزراعية سواء تمثل ذلك فى مؤشر عدد الاحصنة الميكانيكية او فى نوعيات الالات الزراعية وبدراسة الجدول (٤) والذى يوضح تطور اعداد الالات الزراعية والميكانيكية من خلال التعدادات الزراعية يتضح الاتى :

١-زيادة اعداد الجرارات قوة اقل من ٢٥ حصان خلال التعداديين الزراعيين بنسبة ٥٥,٤%.

٢-زيادة اعداد الجرارات قوة ٢٥ حصان لاقل من ٧٥ حصان فى التعداديين الزراعيين بنسبة ٥٥,٤% .

٣-ظهور جرارات قوة ٧٥ حصان فأكثر بلغ عددها نحو ٢٢٩١٩ جرار .

٤-بالنسبة لآلات الرى الثابتة والرشاقى زاد عددها بنسبة بلغت نحو ١٤٩,٠٤% ، ٣٠٤,٩% على التوالى وذلك عبر التعداديين الزراعيين .

٥-ارتفاع الاعداد من الالات لكل من ماكينات التذرية وايضا ماكينات الدراس والتذرية فى التعداديين الزراعيين وبنسبة تصل الى نحو ٣٧،٥% ، ١٣,٢% على الترتيب .

٦-زيادة مواتير الرش والتعفير بنسبة تبلغ نحو ١٨٦،٩ % ، ٤٤,٧% على الترتيب فى التعداديين الزراعيين .

٧-ظهور الات (العزاقات) فى تعداد ١٩٩٠/٨٩ عددها ١٨٦٥٦ اله عزق .

ومما لا شك فيه ان زيادة تحميل الزراعة المصرية بالالات الزراعية ساهم فى انحسار قوة العمل البشرى وزيادة اعداد البطالة فى الزراعة المصرية لانها ادت الى زيادة مساهمة العمل الالى فى العمليات الزراعية فى الزراعة وتقلص العمل البشرى المرتبط بالعزيق والمكافحة وغيرها من العمليات التى تتطلب ايدى عاملة بكثافة لاداء هذه العمليات .

جدول (٤) تطور اعداد الالات الزراعية والميكانيكية من خلال التعدادات الزراعية

انواع الالات الزراعية	تعداد ١٩٨٢/٨١	تعداد ١٩٩٠/٨٩	نسبة التغير ٪
جرارات			
اقل من ٢٥ حصان	٣٣٢٩	٥١٧٤	٥٥,٤
من ٢٥ حصان لاقل من ٧٥ حصان	٥٤٢٣٥	٨٤٢٩٥	٥٥,٤
٧٥ حصان فاكثر	--	٢٢٩١٩	١٠٠
الات رى			
ثابتة	٥٧٨٥٩	١٤٤٠٩٣	١٤٩,٠٤
نقالى	١٣٧١٦٩	٥٥٥٤٨٥	٣٠٤,٩
ماكينة تذرية	٥٤٠٩	٧٤٣٧	٣٧,٥
ماكينة دراس وتذرية	٣٦٥٢٠	٣٠٠٣١	١٣,٢
موتورش	١٥٠٣٣	٤٣١٢٧	١٨٦,٩
موتور تعفير	٢٤١٢	٣٤٩١	٤٤,٧
غرافات	--	١٨٦٥٦	--
انواع اخرى	٨٢٤٣	٧٥٢٨	(٨,٧)

المصدر : وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ١٩٨٢/٨١
وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ١٩٩٠/٨٩

التركيب المحصولى واستخدام قوة العمل الزراعية :

يعتبر التركيب المحصولى (نوع المحاصيل الزراعية ومساحتها) المحدد الرئيسى للطلب على قوة العمل الزراعية . وبدراسة العلاقة بين التركيب المحصولى (الحاجة الاجمالية من قوة العمل الزراعية) وبين مساحة هذه المحاصيل والذى يوضحة جدول (٥) يتضح ان هناك تباين بالنسبة

لاجمـــالى قوة العمل المطلوبة لها وبين رتبتها فى المساحة ومن هذا الجدول يتضـــح ان جملـــة المحاصيل تستوعب نحو ٦٥,٥% من اجمالى قوة العمل وتغطى نحو ٩٥,٥% من المساحة المحصولية فى عام ١٩٩٤ .

فـــى حين ان جملة البساتين والتى تشمل (الفاكهة – والخضر) تستوعب نحو ٣٤,٥% مـــن احتـــياجات المحاصـــيل المصرية من قوة العمل وتغطى نحو ١٦,٦% من المساحة المحصولية فى نفس العام .

جدول (٥) الاهمية النسبية للمحاصيل الزراعية فى استخدام قوة العمل والتركيب المحصولى فى عام ١٩٩٤

المحصول	استخدام قوة العمل			التركيب المحصولى		
	الترتيب	% للاجمالى	الف رجل يوم	الترتيب	% للمساحة	بالاف فدان
قمح	٢	١٠,٣	٤٥٤٦٣	١	١٦,٢	٢١١١
شعير	١٠	٢,٦	١١٣٤٣	١٣	١,١	١٤٨
الذرة الشامية	٤	١٠,٢	٤٤٨٣٩	٢	١٥,٨	٢٠٥٧
الذرة الرفيعة	٩	٤,١	١٨٢٠١	١١	٢,٩	٣٧٦
ارز	٢	١٠,٢	٤٤٦٦٢	٤	١٠,٦	١٣٧٨
قطن	٧	٦,٩	٣٠١٧٧	٨	٥,٥	٧٢١
قصب السكر	٨	٤,٩	٢١٤٨٦	١٢	٢,٣	٣٠١
برسيم تحريش	١٤	١,١	٤٩٦٦	٧	٥,٧	٧٢٧
برسيم مستديم	٥	٩,٩	٤٢٤٩٢	٣	١٣,٧	١٧٨٤
ثوم	١٩	٠,٢	٩٢٢	١٩	٠,١	١٢
بصل	١٨	٠,٢	١٠٦٢	١٨	٠,٢	٢٦
فول بلدى	١٢	١,٥	٦٥٧٦	١٠	٢,٩	٣٧٤
فول سودانى	١٧	٠,٥	٢٢٦٧	١٤	٠,٧	٩٧
سمسم	١٥	٠,٧	٢٨٨٢	١٥	٠,٤	٥٩

المحصول	استخدام قوة العمل			التركيب المحصولى		
	الترتيب	% للاجمالى	الف رجل يوم	الترتيب	% للمساحة	بالاف فدان
كتان	١٦	٠,٢	١٣٧٠	١٧	٠,٢	٢٨
زروع اخرى	١٢	١,٨	٨٠٢٦	٩	٤,٥	٥٩١
جملة المحاصيل	-	٦٥,٥	٢٨٧٨٣٥	-	٩٥,٥	١٢٤١٢
حبوب عطرية	١١	٢,٥	١٠٩٩٧	١٦	٠,٤	٤٦
خضر	٦	٩	٢٩٣٥٦	٥	٨,٩	١١٥٥
فاكهه	١	٢٣,٠	١٠١١١٥	٦	٧,٧	١٠٠٢
جملة البساتين	-	٣٤,٥	١٥١٤٦٨	-	١٦,٦	٢١٥٧
اجمالى العمالة فى القطاع النباتى	-	١٠٠	٤٣٩٣٠٣	-	١٠٠	١٣٠٠٣

المصدر : قطاع الشئون الاقتصادية ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان هناك اختلاف ايضا بالنسبة لاجمالى قوة العمل المطلوبة لها وبين رتب المحاصيل فى المساحة المحصولية فى عام ١٩٩٤ حيث تحتل الفاكهة المرتبة الاولى فى قوة العمل المطلوبة فى حين انها تحتل المرتبة السادسة فى الترتيب المحصولى كذلك تستوعب كل من محاصيل (القمح - الارز - الذرة الشامية - البرسيم المستديم - الخضر - القطن - قصب السكر - الذرة الرفعية - الشعير) نحو ٦٤% من احتياجات المحاصيل المصرية من قوة العمل وتغطى هذه المجموعة نحو ٧٧% من المساحة المحصولية.

وتظهر من هذه البيانات اهمية ما اذا كان الهدف هو البحث عن تركيب محصولى يعظم استخدام عنصر العمل او العكس او الربط بين

التركيـــب المحصولى وبين موسمية الطلب على العمالة الزراعية الذى يعكس حجم الطلب للعمليات الزراعية المرتبطة بكل محصول من ناحية اخرى .

التركيب المحصولى التأشيرى فى الزراعة المصرية والعمالة الزراعية :

فـــى ضـــوء استصلاح الاراضى والتوسع فى المساحات المستصلحة والمســـتزرعة وتطبـــيق سياسات الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى والتوجه نحو المحاصيل الاكثر ربحية فى الزراعة المصرية وما يستتبع ذلك مـــن زيـــادة المدخـــلات الزراعـــية والعمالة المرتبطة بها وبإفتراض تكامل مقومات حزمة النهوض بالانتاجية الزراعية بدءا من البنية الاساسية ومرورا بالمؤسســـات والهيـــئات المســـاعدة على ذلك وانتهاء بامكانية الوصول الى الاســـواق فـــى الدول ذات الانتاجية المنخفضة مع امكانية الوصول الى نقله كمية ونوعية فى معظم المحاصيل الزراعية وما يتطلبة ذلك من جهود كبيرة فـــى اعـــادة الـــنظر فى اولويات البحث العلمى للتنمية الزراعية ومؤسسات وآليات الربط الاكثر فاعلية بالمنتجين الزراعيين .

يمكـــن للقطاع الزراعى ان يسهم فى زيادة المساحة المحصولية فى الاراضى القديمة والجديدة واجمالى المساحة المحصولية وذلك كما يتضح من الجـــدول (٦) والذى يوضح التركيب المحصولى التأشيرى المقترح للزراعة المصـــرية بالاراضـــى القديمة والجديدة والعمالة الزراعية حتى عام ٢٠١٢ ويتضـــح من ذلك الجدول ان اجمالى المساحة المحصولية سوف تبلغ فى عام ٢٠٠٢ نحو ١٦ مليون فدان وسوف يبلغ حجم العمالة الزراعية لهذه المساحة نحـــو ٧,١٩٧ مليون عامل بمتوسط نصيب فدان ارض من العمالة الزراعية

نحـــو ٠,٨٤٥ مشـــتغل/ســـنة ومتوسط نصيب الفدان المحصولى من العمالة الزراعية يبلغ نحو ٠,٤٥ مشتغل/سنة .

وبحلـــول عام ٢٠٠٧ سوف تبلغ المساحة المحصولية نحو ١٦,٦ مليون فدان ويـــبلغ حجم العمالة الزراعية لها نحو ٧,٨٢١ مليون عامل بمتوسط نصيب الفـــدان اراضى من العمالة الزراعية يبلغ نحو ٠,٨٩٤ مشتغل/سنة ومتوسط نصـــيب الفـــــدان المحصـــولى مـــن العمالـــة الزراعية يبلغ نحو ٠,٤٧١ مشتغل/سنة .

جدول (٦) التركيب المحصولى التأشيرى المقترح للزراعة المصرية بالاراضى القديمة والجديدة والعمالة الزراعية حتى عام ٢٠١٢

(الف فدان)

السنوات	المساحة المحصولية فى الاراضى القديمة (١)	المساحة المحصولية فى الاراضى الجديدة (٢)	اجمالى المساحة المحصولية (٣)	العمالة الزراعية (٤)	نصيب الفدان (٣/٤) المحصولى من العمالة الزراعية مشتغل/سنة	نصيب الفدان الارض من العمالة الزراعية مشتغل/سنة
١٩٩٦	١٢١٣٠	٢٥٥٨	١٤٦٨٨	٦٢٠٣٠٤٦	٠,٤٢٣	٠,٨٢٢
١٩٩٧	١٢٢١٦	٢٧١٣	١٤٩٢٩	٦٤٨٦٨٢٣	٠,٤٣٥	٠,٨٢٦
١٩٩٨	١٢٣٠٢	٢٨٦٨	١٥١٧٠	٦٦٢٣٠٢٤	٠,٤٢٧	٠,٨٣٠
١٩٩٩	١٢٣٩٠	٣٠٢٣	١٥٤١٣	٦٧٦٢١١٨	٠,٤٢٩	٠,٨٣٤
٢٠٠٠	١٢٤٧٨	٣١٧٨	١٥٦٥٦	٦٩٠٤١٣٢	٠,٤٤٨	٠,٨٥١
٢٠٠١	١٢٥٧٨	٣٢٠٢	١٥٨٣٠	٧٠٤٩١٠٨	٠,٤٤٥	٠,٨٤٥
٢٠٠٢	١٢٥٧٨	٣٤٢٥	١٦٠٠٣	٧١٩٧١٤٠	٠,٤٥٠	٠,٨٥٤
٢٠٠٣	١٢٦٢٨	٣٥٢٤	١٦١٦٢	٧٢٤٨٢٨٠	٠,٤٥٥	٠,٨٦٤
٢٠٠٤	١٢٦٧٩	٣٦٤٣	١٦٣٢٢	٧٥٠٢٥٩٣	٠,٤٦٠	٠,٨٧٣
٢٠٠٥	١٢٧٢٩	٣٧٥١	١٦٤٨٠	٧٦٦٠١٤٨	٠,٤٦٥	٠,٨٨٢
٢٠٠٦	١٢٧٥٥	٣٨٦٠	١٦٦١٥	٧٨٢١٠١١	٠,٤٧١	٠,٨٩٤
٢٠٠٧	١٢٧٨٠	٣٩٥٣	١٦٧٣٣	٧٩٦١٧٨٩	٠,٤٧٦	٠,٩٠٤

السنوات	المساحة المحصولية فى الاراضى القديمة (١)	المساحة المحصولية فى الاراضى الجديدة (٢)	اجمالى المساحة المحصولية (٢)	العمالة الزراعية (٤)	نصيب الفدان (٢/٤) المحصولى من العمالة الزراعية مشتغل/سنة	نصيب الفدان الارض من العمالة الزراعية مشتغل/سنة
٢٠٠٨	١٢٨٠٦	٤٠٢٠	١٦٨٢٦	٨١٠٥١٠١	٠,٤٨١	٠,٩١٣
٢٠٠٩	١٢٨٣١	٤١٠٨	١٦٩٣٩	٨٢٥٠٩٩٣	٠,٤٨٧	٠,٩٢٥
٢٠١٠	١٢٨٤٤	٤١٨٥	١٧٠٢٩	٨٣٩٩٥١١	٠,٤٩٣	٠,٩٣٦
٢٠١١	١٢٨٥٧	٤٦٣٣	١٧٤٩٠	٨٥٥٠٧٠٣	٠,٤٨٩	٠,٩٢٨
٢٠١٢	١٢٨٧٠	٤٣٤٠	١٧٣١٠	٨٧٠٤٦١٥	٠,٥٠٦	٠,٩٦١

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - ملخص نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشات لعام ١٩٩٦ .

٢- سعد زكى نصار ، مصطفى عبد الغنى (دكاترة) المياه وسياسات انتاج الحبوب فى مصر ، مارس ١٩٩٦ .

٣- معامل التكثيف الزراعى يقدر بحوالى ١,٨٩٨٧

وفى عام ٢٠١٢ من المتوقع ان تبلغ المساحة المحصولية الى نحو ١٧,٢١ مليون فدان فى الاراضى القديمة والاراضى الجديدة ويبلغ حجم العمالة الزراعية لها نحو ٨,٧٠٥ مليون عامل بمتوسط نصيب فدان ارض من العمالة الزراعية يبلغ نحو ٠,٩٦١ مشتغل/سنة ، ومتوسط نصيب الفدان المحصولى من العمالة الزراعية يبلغ نحو ٠,٥٠٦ مشتغل/سنة .

ويتضح من هذه التوقعات ان قطاع الزراعة لدية من الامكانيات الكبيرة فى توفير فرص العمل والحد من البطالة اذا ما اتيح له الظروف المواتية والملائمة للتنمية وتوفير الاستثمارات اللازمة وفتح الاسواق الخارجية للتصدير وتهيئة الهيئات والمؤسسات المساعدة للنهوض بالانتاج

الـــزراعى مـــن الناحـــية الكمية والنوعية وفقا لاستراتيجية تقوم على تكامل الاهداف لتنمية جميع قطاعات الاقتصاد القومى .

البطالة وبعض الاساليب لمواجهتها :

ان موقـــف ســـوق العمل فى مصر يمكن ايجازه فى الوقت الحاضر بأنه يتصف بزيادة حجم العرض من قوة العمل عن المطلوب منها مع اختلال واضـــح فى التوزيع بحيث تظهر تناقضات تتعلق بالتوزيع القطاعى والحرف ومستوى التعليم والتدريب وهو ما يتطلب وضع استراتيجية شاملة للعمالة فى مصر تنبسق منها خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل على نحو من شأنه ان تـــؤدى سياســـات الاستثمار والتنمية الى توفير فرص عمل جديدة وايجاد الـــتفاعل الـــلازم بين الاجور وقوى العرض والطلب على العمالة من خلال تطوير هيكلى واصلاح اقتصادى شامل .

وتتطلـــب محاولـــة التخفيف من حدة المشكلة والسيطرة عليها سياسة طويلـــة الاجل تأخذ فى اعتبارها المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية على النحو الاتى :

على المستوى القومى :

ان مشـــكلة الـــبطالة هـــى مشـــكلة قومـــية بالدرجة الاولى كما ان المحـــاولات لتخفيضـــها والتأثير على ارتفاع معدلاتها يرتبط اساسا بالسياسة الاقتصـــادية القائمة وتوجهاتها . لذلك فإن خفض معدل البطالة يمكن ان يتم فـــى ضوء المبادئ التالية ، مع التركيز على اهمية تنمية وتطوير الصناعات الصـــغيرة الـــى جانب اهمية اعادة النظر فى بناء السياسة التعليمية وسياسة التدريب فى مصر .

وتشمل هذه المبادئ :

١- تغـير هـيكل الانتاج وذلك بالتركيز على الصناعات المختلفة كثيفة العمالـة بما يمكن من الاستفادة من الميزة النسبية داخل الدولة والتى تتمثل فى العمالة الرخيصة نسبيا .

٢- محاولـة اسـتغلال الطاقات الانتاجية القائمة ، ورفع كفاءة استخدام العمالـة الموجـودة ، والعمل على توسيع القاعدة الانتاجية القائمة ، حيث ان ذلك يمكن من زيادتها وبأقل تكلفة استثمارية ممكنة .

٣- محاربـة الانشطة الطفيلية والتى كان لها تأثيرها السلبى على العمل واحترام قيمته ، نظرا لسعى القوى العاملة الى محاولة الانضمام الى هـذه الانشـطة سعيا وراء الكسب السريع وبأقل جهد ممكن ، على الرغم من توافر فرص العمل المختلفة .

وفى ظل هذه المبادئ هناك عنصران هامان لهما تأثيرهما المستقبلى علـى العمالـة ومعدلات البطالة فى مصر اذا ما احسن تنظيمها واستخدامها وهمـا دعـم انتشار الصناعات الصغيرة وتطوير السياسة التعليمية وسياسة التدريب .

الصناعات الصغيرة واهمية تنميتها وتطويرها :

على الرغم من ان سياسة احلال الواردات التى اتبعت فى التسعينات كـان لهـا دور بـارز فـى امتصـاص قدر كبير من الزيادة فى قوة العمل المـتوافرة فى مصر ، الا انها كانت فى حاجة الى استثمارات ضخمة نتيجة الزيادة فى معدل الكثافة الرأسمالية لهذه المشروعات . كما ان سياسة تشجيع

الصـــادرات التى يتم تطبيقها حاليا تواجه العديد من الصعوبات نظرا لتأثيرها ايضا على العمالة فى هذه الدول .

لذلك فإن محاولة تخفيض معدلات البطالة يستلزم النظر الى الاقتصاد الداخلـــى والاعتماد علية بما يخدم كل من الهدفين معا . وهذا يمكن ان يتم مـــن خـــلال الصـــناعات الصـــغيرة الـــتى لم تحظى بدعم واضعى السياسة الاقتصـــادية واستراتيجية التصنيع فى مصر ومازالت بعيدة عن الاهمية ولا تحتل مكانا فى سياق وهيكل الاقتصاد القومى .

ويتمـــثل القائم حاليا فى مجموعة من الورش والحرف البسيطة غير المـــنظمة . وتمـــثل هذه الصناعات وتنميتها احد المخرجات لهذه الازمة بما يتماشى مع الامكانيات الاقتصادية للدولة وسياستها فى السنوات الاخيرة حيث انها لا تتطلب استثمارات ضخمة بالاضافة الى انها تشجع الى الحافز الفردى والاستقلال ، وعدم الاعتماد على الدولة فى التوظيف وتوفير فرص العمل .

تشـــير احـــدى دراســـات صندوق النقد الدولى الى قدرة الصناعات الصـــغيرة على استيعاب العمالة حيث اوضحت ان هذه الصناعات الصغيرة توفـــر وظـــائف لحوالـــى نصف العاملين فى الصناعات التحويلية فى الدول النامـــية الاكـــثر تقدما واكثر من ثلاثة ارباع العاملين فى باقى مجموعة هذه الـــدول . وتشـــير دراســـة اخرى اجريت على تسع صناعات هامة (صناعة الجلـــود والاحذيـــة ، صناعة الطوب ، وصناعة غزل ونسيج القطن ... الخ) ومقارنـــة مـــدى استخدامها للعمالة الكثيفة بالمصانع المماثلة ذات التكنولوجيا الحديـــثة والاكثر كثافة فى استخدام راس المال ، انه فى مقابل كل وحدة من راس المـــال المســـتثمر يمكن اتاحة فص عمل تتراوح ما بين ١،١ الى ٢٠ فرصـــة عمل (حسب نوع الصناعة) فى مقابل فرصة عمل واحدة فى كل من

هـذه الصـناعات اذا اسـتخدمت التكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الراسمالية العالية .

ضرورة اعادة النظر فى السياسة التعليمية ومكوناتها :

يمكـن اعتبار اعادة النظر فى السياسة التعليمية ومكوناتها بما يخدم التوظـيف وتوفير فرص العمل احد المحاور والاساليب لواجهه البطالة اذ ان السياسـة التعليمـية لهـا تأثـيرها على نوعية القوى العاملة وايضا معدلات ونوعـية البطالة الموجودة داخل اى دولة ، نظرا لما يوفرة التعليم والتدريب مـن امكانيات ودورات تساعد على اكتساب الخبرات وتسهيل عملية التدريب ان التعلـيم العام ليس من الضرورى ان يؤدى الى ايجاد وظائف معينة بقدر ما يساهم فى اكتساب الخبرات الاساسية لممارسة المهن المختلفة .

غير انه من الملاحظ ان اتجاه السياسة التعليمية ما زال يتسم بالجمود وعـدم المرونة فى مواجهه احتياجات القوى العاملة وتطورها . ان السياسة التعليمـية الحالـية مـا زالـت تهتم فقط بامتصاص هذه الاعداد الهائلة من الخريجيـن فى المراحل المختلفة بصرف النظر عن مدى الاحتياجات الفعلية لهـا ، لذلك تضخمت الكليات النظرية والعملية باعداد كبيرة من الطلبة على الـرغم من ان برامج التنمية ليست فى حاجة الى كل هؤلاء المتخصصين . كمـا ان التعلـيم الفنى قد تراجع دورة فى التنمية واصبح عاجزا عن توفير الكوادر الفنية اللازمة نظرا لضعف امكاناته وهبوط مستوى خريجيه .

لذلـك ينبغى ان يعاد النظر فى السياسة التعليمية وسياسات التدريب بهـدف اعـادة تكويـن هيكلة ، بما يسمح بالتغير اللازم لتخفيف حدة مشكلة البطالة عن طريق اعداد افراد قادرين على ممارسة العمل الذى قد يسمح به

الاقتصـــاد القومى ، ويخفض من تكدس الاعداد الهائلة التى لا تجد لها فرص العمل المناسب بعد التخرج .

على المستوى الاقليمى :

على الرغم من ان هناك العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية التى تـــنظم وتشـــجع انتقال العمالة العربية بين ارجاء الوطن العربى الا ان التنفيذ الفعلـــى لهـــا ما زال محدودا ، نظرا لوضع القيود الاخرى التى تحد من هذه الهجـــرة لذلـــك ينبغى على الادارة الاقتصادية ان تعمل على تشجيع وتيسير انتقال العمالة فى السنوات القادمة مع مراعاة ما يلى :

١-محاولـــة الاســـتفادة مـــن الميزة النسبية للعمالة المصرية فى دول الخليج (اللغـــة - الدين - الكفاءة الفنية فى مهن معينة - التدريب ..... الخ) وذلك لمزيد من الانتقال وتدعيم وجودها مع استمرار النمو والتقدم فى هذه الدول . فهـــناك العديد من الانشطة التى يكون الطلب عليها مرنا بمرور الزمن الا ان ذلـــك يستلزم رفع مهارات القوى العاملة المهاجرة لتكون قادرة على المنافسة من خلال التدريب الفعال .

٢-وجـــود سياســـة واضـــحة واستراتيجية محدودة تاخذ البعد الاقليمى لهذه العمالـــة فـــى الدول العربية ، حيث ان انتقال هذه العمالة لا ينبغى ان يتم او يترك للمجهود الفردى ، ولكن دور الدولة ينبغى ان يكون واضحا فى دراسة اســـواق هـــذه الـــدول واعادة توجيهها بما يخدم اهداف التنمية بها (التعليم - الصـــحة - الـــنقل والمواصلات ... الخ) خاصة تلك المجالات التى لا تقبل عليها العمالة الوطنية ويفضل فيها العمالة الاجنبية .

٣-مـــا زالـــت الـــتجارة مع هذه الدول محدودة ، ويمكن ان يكون لنمو هذه الـــتجارة اثـــر فـــى ازدهار النشاط التجارى (معظمها سلعا استهلاكية كثيفة استخدام العمالة) وبالتالى المزيد من العمالة فى انتاج هذه المنتجات .

٤-مـــا زالت الاستثمارات العربية فى مصر ضعيفة ، وان كانت مصر تعتبر الان مـــن اكـــبر الـــدول العربية تلقيا لهذه الاستثمارات ، الا انه بزيادة هذه الاســـتثمارات ســـوف يكون لها دور فى امتصاص قدر ليس باليسير من هذه العمالة والمساعدة على تخفيف حدة البطالة فى مصر.

على المستوى الدولى :

ممـــا لا شـــك فـــيه ان تأثيرات العالم الخارجى على العمالة ودرجة امتصاصـــها يقـــوم اساسا على درجة ازدياد وتطور صادرات الدول النامية (ومـــنها مصـــر) الى الدول المتقدمة خاصة فى السلع والمنتجات ذات الكثافة العمالـــية والـــتى مـــا زالت تخضع للقيود عند تصديرها . كذلك من السمات الرئيســـية على المستوى العالمى ما يعرف الان بالعولمة وارتباطها باقتصاد الســـوق والتحول المفاجئ من الانتاج المعتمد اساسا على العمل ورأس المال الـــى انتاج يعتمد على المعرفة والابداع الذهنى وتطبيقاتها التكنولوجية ، بما فـــى ذلـــك ابتداع الاساليب التكنولوجية نفسها . ولم يعد من اللازم ان يكون الاكتشـــاف العلمـــى سابقا على التطبيق ، فالاحتياج الصناعى هو الذى يضع جدول الاعمال العلمى عند خلق مواد جديدة وفقا للمواصفات المطلوبة وادت هـــذه القـــوة الفكرية الى ان يصبح تراكم المعرفة هو اهم عنصر فى عملية الانـــتاج ، مـــع انقاص الاهمية النسبية للعوامل التقليدية مثل الارض والمواد الخـــام والعمـــل وراس المـــال واصبح العنصر المسيطر فى الميزة النسبية

والتنافســية والقــيمة المضافة الان هو امتلاك رأس المال الفكرى مع قدرته على تعظيم الفاعلية وزيادتها باستمرار وكشف هذا التحول فى عملية الانتاج عن عدم الجدوى الاقتصادية لاستخدام الايدى العاملة الرخيصة ذات المستوى التعلــيمى المحدود فى انتاج السلع والخدمات لانها لا تستطيع ان تلبى معايير الجودة اللازمة للمنافسة فى السوق العالمية الحرة .

ملخص الدراسة والتوصيات

يعتبر القطاع الزراعى من اكثر قطاعات الاقتصاد القومى تشغيلا للقوى العاملة حيث يستوعب نحو ٣٥,٧% من اجمالى العمالة المكونة للاقتصاد القومى والقدرة بنحو ١٨,٩٤١ مليون عامل فى عام ١٩٩٩ . فضلا عن ذلك فإن هذا القطاع يقوم بتشغيل العمالة الاسرية او العائلية والعمالة بأجر ، ولقد شهدت السنوات السابقة ارتفاعا فى حجم البطالة فى الاقتصاد القومى وايضا فى القطاع الزراعى ولعل ذلك يرجع الى العديد من الاسباب من اهمها زيادة حجم القوة العاملة الناتجة عن الزيادة فى السكان ، وعودة الهجرة الخارجية من الدول العربية النفطية ، ودخول التكنولوجيا الموفرة للعمل البشرى فى شتى مجالات الاقتصاد القومى ، والتوسع فى استخدام الميكنة فى القطاع الزراعى وتناقص مساحات بعض المحاصيل الحقلية الهامة كثيفة الاستخدام للعمالة الزراعية ومن هذا المنطلق فإن الامر يتطلب دراسة العلاقة بين الزراعة ومشكلة البطالة ومدى مساهمة الزراعة فى الحد من البطالة .

وتهدف هذه الدراسة الى العديد من الاهداف منها التعرف على وضع الزراعة وعلاقتها بمشكلة البطالة وخصوصا وانه قد تم وضع استراتيجيتين للتنمية الزراعية كان لهما اكبر الاثر فى رفع معدلات التنمية الزراعية وزيادة الاراضى المستصلحة وزيادة الانتاجية والصادرات الزراعية وتحسين نسب الاكتفاء الذاتى وزيادة الدخول الحقيقية للزراع ، كما تهدف هذه الدراسة الى ابراز انجازات القطاع الزراعى خلال الفترة الماضية لما لها من دور فى الحد من مشكلة البطالة والتعرف على توزيع العمالة على القطاعات

الاقتصـــادية المختلفة وسمات البطالة واسبابها فى مصر ودراسة العلاقة بين التكنولوجـــيا والعمالـــة لما لها من دور فى زيادة حجم البطالة والتعرف على بعـــض الملامـــح الديمغرافية لقوة العمل الزراعية فى مصر وانعكاستها على اوضـــاع العمل فى ذلك القطاع والوضع الحالى للميكنة الزراعية واثرة على العمالـــة البشـــرية كما تحاول هذه الدراسة وفى عرض سريع اظهار بعض الاساليب والتى يمكن عن طريقها مواجه البطالة .

ولقـــد تبيـــن مـــن الدراسة ان البطالة فى مصر تتسم بعدة خصائص تخـــتلف حســـب المـــناطق والفئات العمرية والوضع التعليمى ونوع ومكان الاقامـــة وان مصر تعانى من هذه المشكلة مثل غيرها من دول العالم ويرجع الســـبب فـــى ذلـــك الى تقلص دور الدولة فى تعين الخريجين وانحسار دور العمالـــة المصـــرية فـــى اســـواق العمـــل العربـــية والآثار الجانبية لبرامج الخصخصـــة كمـــا ان نقـــص المعلومات والبيانات الكاملة عن العمالة التى تحتجها الانشطة الاقتصادية المتنوعة يؤدى الى اقامة مشروعات تفوق الطاقة الانتاجـــية فيها طاقتها الاستيعابية للاسواق مما يعرضها الى التوقف الجزئى او الكلـــى عـــن نشـــاطها . واوضحت الدراسة ان اسباب البطالة فى القطاع الزراعى ترجع الى التوسع فى استخدام التطور التكنولوجى كثيف راس المال المدخـــر للعمـــل وانخفـــاض معـــدلات العمل البشرى فى معظم المحاصيل الزراعـــية نتيجة استخدام الميكنة الزراعية والالات الزراعية وقد ساعد على ذلـــك السياســـات الحكومية والتى شجعت على اقتناء واستخدام تكنولوجيات كثـــيفة راس المـــال وعدم ادراك الاعتبارات الفنية والاقتصادية والاجتماعية للـــزراعة المصـــرية ففى الوقت الذى يزداد تجزؤ وتفتت الحيازات الزراعية يـــزداد متوســـط القـــوة الحصانية للجرار الزراعى ، وكذلك استيراد الالات

الميكانيكـية الزراعـية وغيرها من التكنولوجيات المدخرة لعنصر العمل فى ظل سياسات تشتمل على تسهيلات ائتمانية وإعفاءات جمركية .

وتبيـن من الدراسة ان تخطيط العمالة عملية يتم فيها تخطيط جانبى العـرض والطلـب على عنصر العمل فى آن واحد والذى يهدف فى المقام الاول والاخير الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية مع ما يرتبط من آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى ومنها القطاع الخاص .

واوضـحت الدراسـة ان التعرف على الخصائص الديمغرافية لقوة العمـل الزراعـية والريفية من الاهمية بمكان وذلك لالقاء الضوء على واقع سـوق العمـل فـى مصـر من ناحية النوع والسن او الحالة التعليمية وان الزراعة المصرية تتسم بقاعدة كبيرة من الحائزين ذات الخصائص متدنية فى المسـتوى التعلـيمى الامر الذى يقف حجر عثرة امام استيعابهم للتطور فى التكنولوجـيا الزراعـية ويـؤدى هذا الوضع الى انخفاض انتاجية الحائزين ويؤثـر سـلبا علـى ممكنات زيادة الانتاج وزيادة استيعاب القطاع الزراعى لاعداد كبيرة من العمالة الزراعية . واوضحت الدراسة ايضا زيادة فى اعداد الالات الزراعية والميكانيكية مما ساهم فى زيادة اعداد البطالة لانها ساهمت فـى زيـادة مساهمة العمل الآلى فى بعض العمليات الزراعية والتى تتطلب ايدى عاملة بكثافة .

وتبيـن مـن الدراسة ان التركيب المحصولى وعلاقته باستخدام قوة العمل من المحددات الرئيسية للطلب على قوة العمل الزراعية وخصوصا اذا ما كان الهدف هو البحث عن تركيب محصولى يعظم استخدام عنصر العمل

او العكس مع الربط بين التركيب المحصولى وبين موسمية الطلب على العمالة الزراعية . كما تبين من الدراسة ان التركيب المحصولى التأشيرى فى الزراعة المصرية يمكن ان يسهم فى زيادة المساحة المحصولية فى الاراضى القديمة والجديدة ويستتبع ذلك زيادة المدخلات الزراعية والعمالة المرتبطة بها وذلك بافتراض تكامل مقومات حزمة النهوض بالانتاجية الزراعية مع امكانية الوصول الى نقلة كمية ونوعية فى معظم المحاصيل الزراعية .

واوضحت الدراسة انه يمكن وضع استراتيجية شاملة للعمالة فى مصر لمواجهة البطالة وذلك يتطلب التوسع فى سياسات الاستثمار والتنمية والتى تؤدى الى توفير فرص العمل الجديدة من خلال خطط قصيرة ومتوسط وطويلة الاجل وايجاد التفاعل الذى بين الاجور وقوى العرض والطلب على العمالة من خلال تطوير هيكلى واصلاح اقتصادى شامل.

وفى ضوء ما توصلت اليه الدراسة فإنها توصى بانه لكى يمكن التخفيف من حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد القومى فإن ذلك يتطلب تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة الى جانب اعادة النظر فى بناء السياسة التعليمية وسياسة التدريب فى مصر كذلك محاولة استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ورفع كفاءة استخدام العمالة الموجودة فى شتى قطاعات الاقتصاد القومى والعمل على تطوير منظومة التعليم بما يسمح بإعداد افراد قادرين على ممارسة العمل الذى يوفرة الاقتصاد القومى مع زيادة فاعلية العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية التى تنظم وتشجع انتقال العمالة العربية بين ارجاء الوطن العربى . كذلك توصى الدراسة بأنه وفى ظل المتغيرات العالمية يصبح التأثير على العمالة واضحا من حيث زيادة الصادرات من

الـــدول النامـــية حيـــث مازالت تخضع للقيود عند تصديرها مما يتحتم معه التحول الى الانتاج الذى يعتمد على المعرفة والابداع الذهنى حيث انه سوف يصـــبح العنصـــر المسيطر فى الميزة النسبية والتنافسية والقيمة المضافة فى الفترة القادمة .

المراجع

١-معهـد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، تجربة تشغيل الخريجيـن بالمشـروعات الزراعـية وآفاق تطويرها (رقم ٩١) نوفمبر ١٩٩٤ .

٢-معهـد التخطـيط القومـى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، استشراف بعـض الآثـار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى فى مصر الجزء الثانى (رقم ٨٩) سبتمبر ١٩٩٤ .

٣-رمـزى زكى (دكتور) الاقتصاد السياسى للبطالة تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة لمجلس الوطنى للثقافة والفنون والادب الكويت ، اكتوبر ١٩٩٧ .

٤-معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩/٩٨ .

٥-اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، وقائع الندوة ١٥ يناير ١٩٩٦ .

٦-محمد ابو مندور الديب (دكتور) قوة العمل فى الزراعة المصرية تحولات السـبعينات والثمانينات ورؤية لمستقبل التسعينات الندوة القومية للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية يناير ١٩٩٢ .

٧-محمـود محمـد عبد الفتاح (دكتور) "التكاليف الانتاجية لمحصول القطن وعلاقتها بالعمالة الزراعية والسعة الزراعية بمحافظتى المنوفية والقليوبية" المؤتمر الخامس للاقتصاد والتنمية ، كلية الزراعة جامعة المنصورة ٢٣-٢٤ ابريل ١٩٩٦ المجلد الثانى .